

الفصل الثاني: التحليل المالي الديناميكي من خلال جدول التمويل

يعتبر جدول التمويل من أهم الوسائل والوثائق التي تترجم السياسة المالية للمؤسسة، وذلك من دورة مالية لأخرى، فهو يوضح التغيرات في رأس المال العامل الصافي ومصدر هذه التغيرات، لذلك يعتبر هذا الجدول من الآليات التي يتم الاعتماد عليه في التحليل المالي.

أولاً. تعريف جدول التمويل:

يعرف جدول التمويل بأنه قائمة مالية توضح حركة الأموال خلال فترة زمنية معينة، حيث يبين لنا الاستخدامات والموارد الجديدة للدورة، بمعنى احتياجات التمويل التي تظهر خلال الدورة، ووسائل التمويل المستخدمة لذلك، أو بمعنى آخر يظهر جدول التمويل مصادر الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الأموال خلال نفس الفترة، كما يوضح أيضا التأثير النهائي لمختلف العمليات المحققة على خزينة المؤسسة.

جدول التمويل هو جدول للاستخدامات والموارد والذي يفسر تغيرات الذمة المالية خلال الدورة المدروسة، فهو يسمح بإظهار التغيرات الحاصلة في الاستخدامات والموارد، وذلك من أجل تفسير كيفية تكوين رأس المال العامل الصافي، وطريقة استعمال هذا التغير.

ثانياً. أهداف جدول التمويل:

يسمح جدول التمويل بمعرفة الآلية التي واجهت بها المؤسسة احتياجاتها للتمويل خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تلخيص أهم أهداف جدول التمويل فيما يلي:

- القيام بتحليل التغيرات التي طرأت على ذمة المؤسسة والمتمثلة في كل الحركات المالية.
- تحليل العمليات التي قامت بها المؤسسة والقيام بإظهار تأثيرها على الخزينة.
- إحصاء الاستخدامات الجديدة والموارد الجديدة التي استفادت منها المؤسسة خلال الدورة.
- التعرف على نسبة قدرة التمويل الذاتي مقابل مجموع الموارد والتعرف على نسبة التمويل الذاتي مقابل الديون المالية.
- تحليل السياسة التمويلية للمؤسسة من أجل تعزيز نقاط القوة وتجاوز نقاط الضعف من أجل رفع المردودية.
- تقييم نجاعة سياسات التمويل والاستثمار، وانعكاساتها على مستقبل المؤسسة، وتتبع التغير في رأس المال العامل بتفسيره.

ثالثاً. إعداد وتكوين جدول التمويل:

من أجل إعداد جدول التمويل يجب توفر ميزانيتين متتاليتين، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج، وبعض الجداول التي يتم نشرها ضمن الملاحق، كجدول الاهتلاكات وجدول الاستثمارات، حيث يتم حساب التغيرات في كل البنود، وذلك سواء بالزيادة أو بالنقصان، بحيث يتم تصنيف هذه التغيرات إلى موارد واستخدامات. وجدول التمويل يتكون من قسمين رئيسيين وهما:

1. القسم الأول من جدول التمويل:

يوضح هذا الجدول التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي $\Delta FRng$ ، والعناصر التي كانت سببا في هذا التغير، بحيث يرتبط بالجزء العلوي من الميزانية ويتكون من جزئين وهما:

- الموارد الدائمة التي حصلت عليها المؤسسة خلال الدورة لمالية.
 - الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة في الدورة نفسها.
- وعليه نلاحظ أن هذا الجدول مخصص لموارد واستخدامات الدورة الطويلة الأجل، ومن أجل إعداد قائمة الموارد والاستخدامات، يتم الاعتماد على المراحل التالية:

المرحلة الأولى: رصد التغيرات في بنود الميزانية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة.

المرحلة الثانية: تصنيف التغيرات التي حدثت إلى موارد واستخدامات استنادا للقاعدة التالية: كل زيادة في عناصر الاستخدامات المستقرة أو نقصان في الموارد الدائمة تعتبر استخدام، وكل زيادة في الأموال الدائمة أو كل نقصان في عناصر الاستخدامات المستقرة تعتبر مورداً، كما يجب إظهار التمويل الذاتي خلال تلك الفترة، كعنصر أساسي في تمويل المؤسسة، حسب ما يظهره الجدول الموالي:

الموارد	الاستخدامات
زيادة في الخصوم نقص في الأصول	نقص في الخصوم زيادة في الأصول

القسم الأول من جدول التمويل: التمويل متوسط وطويل الأجل

الموارد الدائمة	الاستخدامات المستقرة
<ul style="list-style-type: none"> ■ قدرة التمويل الذاتي CAF. ■ التنازل عن/ أو الإنخفاض في عناصر التثبيتات. ■ رفع رأس المال أو المساهمات. ■ الحصول على ديون مالية. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ حيازة تشبيبات جديدة. ■ مصاريف موزعة على عدة سنوات. ■ تسديد الديون المالية. ■ تخفيض رأس المال. ■ توزيع الأرباح.
التغيير في الموارد المستقرة	التغيير في الاستخدامات المستقرة
← $\Delta FRng$ →	

إن القسم الأول من جدول التمويل يهدف إلى تقييم التغيير في رأس المال العامل، وبالتالي فهو يعبر عن سياسة التمويل وسياسة الاستثمار المنتهجة من طرف المؤسسة، وعندما يكون هذا التغيير موجبا، فهذا معناه أن نشاط الدورة نتج عنه مورد صافي، في المقابل عندما يكون هذا التغيير سالبا فهذا معناه أن نشاط الدورة نتج عنه استخدام صافي.

2. مكونات محتوى القسم الأول من جدول التمويل:

أ. الموارد الدائمة: تتكون الموارد الدائمة من العناصر التالية:

■ **قدرة التمويل الذاتي CAF:** هي عبارة عن مورد داخلي ناتج عن العمليات المسجلة من مداخيل ونواتج مالية خلال دورة معينة، فهي تبين لنا قدرة المؤسسة على تمويل استثمارات جديدة، اعتمادا على مواردها المالية الذاتية، وتحسب CAF من خلال العلاقة التالية:

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهلاكات والمؤنات وخسائر القيمة - الإسترجاع في خسائر القيمة والمؤنات + ق م

ص للتثبيتات المتنازل عنها - سعر التنازل للتثبيتات المتنازل عنها - القسط المحول من إعانات الإستثمار لنتيجة الدورة

وما تجدر إليه الإشارة أن قدرة التمويل الذاتي يتم حسابها بعدة طرق ومن بينها الطريقة التالية:

قدرة التموي الذاتي = نتيجة الصافية + مخصصات الإهلاكات والمؤنات وخ ق - إسترجاع على مؤنات وخ ق + فائض أو - نقص قيمة التنازل

عن الاستثمارات

■ **التنازل أو الإنخفاض في عناصر التثبيتات:** إن التنازل عن التثبيتات الملموسة وغير الملموسة والمالية، تعتبر موارد دائمة، ويتم احتسابها بسعر التنازل في جدول التمويل، بحيث يتم الاعتماد على جداول الاستثمارات من أجل الحصول على كل المعطيات المتعلقة بعملية التنازل، إضافة إلى ذلك يتم اعتبار انخفاض الاستثمارات المالية والخاصة بالإسترجاع المحصل عن الحقوق المتعلقة بالمساهمات والإقراض والودائع والكفالات كمورد دائم.

■ **رفع الأموال الخاصة:** تعتبر هذه الوسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة في الحصول على أموال جديدة، ويكون ذلك بواسطة قيام المؤسسة بطرح أسهم للاكتتاب من قبل الجمهور في السوق المالي، فهذه الآلية تمكن المؤسسة من رفع رأس مالها، خصوصا إذا كانت تحقق أرباح معتبرة، وهو الشيء الذي يجعل الأفراد يقبلون بشكل كبير للاكتتاب في أسهمها، وهناك آلية أخرى يتم من خلالها الرفع في الأموال الخاصة، وهي إعانات الاستثمارات، والتي تتلقاها المؤسسة خلال الدورة المالية، بحيث يتم تسجيل هذه الإعانات كمورد، وذلك بقيمتها الإجمالية.

■ **الزيادة في الديون المالية:** وتتمثل في الديون الجديدة التي تتحصل عليها المؤسسة خلال الدورة المالية، والتي تتعدى درجة استحقاقها السنة، ويتم استثناء الاعتمادات البنكية الجارية منها.

ب. **الاستخدامات المستقرة:** وتتكون من العناصر التالية:

■ **حيازة تشبيبات جديدة:** قد تشمل العملية حيازة التثبيتات الملموسة أو غير ملموسة أو التثبيتات المالية، والتي يتم تسجيلها بالقيم الإجمالية خلال الدورة، ويتم حسابها اعتمادا على معطيات حركة الاستثمارات، أو بالعلاقة التالية:

حيازة استثمارات = Δ استثمارات إجمالية + تكلفة اقتناء الاستثمارات المتنازل عنها

حيازة استثمارات = Δ استثمارات إجمالية + مجمع اهتلاك التثبيتات المتنازل عنها + القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها

■ **المصاريف الموزعة على عدة سنوات:** هي المصاريف التي يتم توزيعها على السنوات الخمس القادمة، وهي تؤدي دور الإهلاكات في تخفيض المصاريف الحالية وزيادة النتيجة، ويتم حسابها من خلال الميزانية والمعلومات المحاسبية المتممة لها.

■ **تخفيض الأموال الخاصة:** أي التخفيض في رأس مال الشركة، وقد يكون ذلك من خلال تخلي المساهمين عن أسهم المؤسسة، وبالتحديد عندما تكون المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة، أو عندما تتخذ قرار بإعادة هيكلتها.

■ **تسديد الديون المالية:** وهذه العملية خاصة بتسديد مختلف القروض البنكية والقروض الخاصة بعقود الإيجار التمويلي، ما عدا الاعتمادات البنكية الجارية، ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{ديون الدورة الحالية} = \text{ديون الدورة السابقة} + \text{الارتفاع في الديون} - \text{تسديدات ديون}$$

■ **توزيع الأرباح:** وتخص الأرباح خلال الدورة $N-1$ ، والتي يتم توزيعها خلال الدورة N ، فالأرباح الموزعة تعبر عن مقدار ما وزعته المؤسسة على شركائها أو مساهميها أو عمالها من أرباح، تحققت خلال الدورة المالية السابقة، ويمكن أن تحسب الأرباح الموزعة حسب العلاقة التالية: **الأرباح الموزعة = نتيجة الدورة السابقة - الارتفاع في الاحتياطات** أو تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة} = \text{الأرباح الصافية للدورة (N-1)} + \text{الترحيل من جديد للدورة (N-1)} - \text{الاحتياطات الجديدة} - \text{الترحيل من جديد للدورة (N)}$$

3. القسم الثاني من جدول التمويل:

يبين القسم الثاني من جدول التمويل التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أسفل الميزانية، وذلك بحساب وتجميع التغير في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والتغير في الخزينة الصافية، فهو يبين لنا موارد واستخدامات دورة الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

القسم الثاني من جدول التمويل

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي $\Delta FRng$			
(3) = (1) - (2) الرصيد	(2) الموارد	(1) الاحتياجات	
			التغير في عناصر الاستغلال: ■ التغير في استخدامات الاستغلال ■ التغير في موارد الاستغلال
			ΔBFR_{ex} (أ)
			التغير في عناصر خارج الاستغلال: ■ التغير في المدينين الآخرين ■ التغير في الدائنين الآخرين
			ΔBFR_{hex} (ب)
			$\Delta BFRG$ (ج) = (أ) + (ب)
			التغير في عناصر الخزينة: ■ التغير في استخدامات الخزينة ■ التغير في موارد الخزينة
			TN (د)
			$\Delta FRng = (ج) + (د)$

يوضح لنا القسم الثاني من جدول التمويل التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية، فهو يبين لنا التغير في عناصر الاستغلال، والتغير في عناصر خارج الاستغلال، والتغير في الخزينة الصافية، حيث يتمثل الهدف من إعداد جدول التمويل من أسفل الميزانية في التعرف على كيفية تخصيص التغير في رأس المال العامل الوظيفي، حيث أنه يمكن من مراقبة كيفية استغلال رأس المال العامل الوظيفي على مستوى حسابات أصول وخصوم الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة.

4. مكونات القسم الثاني من جدول التمويل:

هذا الجزء يبين لنا التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وتأثير هذا التغير على الخزينة الصافية الإجمالية:

أ- **التغير في عناصر الاستغلال:** ينتج عن هذه التغيرات التغير في الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال، والذي نعبر عنه بـ ΔBFR_{ex} ، والتغير في عناصر الاستغلال يعني الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية، والتي تنتج عن التباين الزمني بين آجال التسديد وآجال التحصيل، والتي يتم حسابها عن طريق الفرق بين استخدامات وموارد الاستغلال الجاريين وفق العلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{ex} = \Delta E_{ex} - \Delta R_e$$

ب- **التغير في عناصر خارج الاستغلال:** ينتج عن التغير في الاحتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال، والذي يعبر عنه بـ ΔBFR_{hex} ، فالتغير في عناصر خارج الاستغلال يتمثل في الاحتياجات المالية التي تنشأ عن الأنشطة غير الأساسية، أي الأنشطة التي يكون لها طابع استثنائي، ويتم حساب هذا التغير من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{hex} = \Delta E_{hex} - \Delta R_{hex}$$

ج- التغيير في عناصر الخزينة: يحسب هذا التغيير من خلال الفرق بين التغيير في استخدامات الخزينة والتغيير في موارد الخزينة، ويحسب بالعلاقة التالية: $\Delta TN = \Delta E_T - \Delta R_T$. ومن خلال قيمة الأرصدة السابقة، يمكن حساب التغيير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية وفقا للعلاقة التالية:

$$\Delta FRng = \Delta BFR_{ex} + \Delta BFR_{hex} + \Delta TN$$

ثالثا. تحليل عناصر جدول التمويل:

يهدف جدول التمويل لحساب التغيرات التي تمس رأس المال العامل واحتياجات رأسالم الاعمال والخزينة الصافية، ويكون ذلك من خلال مقارنة الميزانيات المالية المتتالية للمؤسسة، ويمكن تحليل هذه المؤشرات كما يلي:

1. تغييرات رأس المال العامل الإجمالي $\Delta FRng$: هناك حالتان:
 أ. تغيير رأس المال العامل الإجمالي موجب: عندما يكون $\Delta FRng$ موجبا، يكون $FRng$ للسنة الحالية (N) قد عرف ارتفاعا بالمقارنة مع السنة السابقة (N-1)، وقد يكون ذلك راجع لزيادة موارد المؤسسة مقارنة باستخداماتها، ومن أبرز العناصر الأساسية التي تؤدي لزيادة الموارد هي: الزيادة في قدرة التمويل الذاتي، أو الزيادة في الأموال الخاصة، أو الزيادة من الديون المتوسطة والطويلة، كما قد يكون سبب الزيادة هو التنازل عن الاستثمارات مثلا، وتعتبر هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة، لأنه من خلال هذا المؤشر يمكن لها تغطية كل احتياجاتها.
 ب. تغيير رأس المال العامل الإجمالي سالب: في هذه الحالة يكون $FRng$ للسنة السابقة (N-1) أكبر من $FRng$ للسنة (N)، وهذا الانخفاض قد يكون سببه هو انخفاض في الأموال الخاصة، أو انخفاض في الديون المتوسطة وطويلة الأجل، بسبب قيام المؤسسة بتسديد ديونها، أما الحالة الأخرى التي تؤدي إلى انخفاض رأس المال العامل الإجمالي فهي عملية حيازة تثبيبات وخصوصا الجديدة منها، وتعتبر هذه الحالة غير جيدة بالنسبة للمؤسسة، لأنها تؤثر على الوضعية المالية لها، حيث لا يكون بمقدورها مواجهة احتياجاتها المالية المستقبلية.

2. تغييرات احتياجات رأس المال العامل $\Delta BFRg$: هناك حالتان:
 أ. تغيير احتياجات رأس المال العامل موجب: عندما يكون $\Delta BFRg$ موجبا، يدل ذلك على أن احتياجات الدورة (N)، أكبر من احتياجات الدورة (N-1)، حيث قد يكون ذلك بسبب الزيادة في سرعة دوران الموردين، أو الانخفاض في سرعة دوران المخزون والذباثن، وكلاهما يؤثر على زيادة وارتفاع الموارد الدورية للمؤسسة.
 ب. تغيير احتياجات رأس المال العامل سالب: وهو ما يعني أن احتياجات الدورة (N) أقل من احتياجات الدورة (N-1)، وقد يكون ذلك بسبب قيام المؤسسة بتحصيل مستحقاتها من الغير بأسرع وقت، من أجل تسديد التزاماتها في الوقت المحدد.
 3. تغييرات الخزينة الصافية:

هناك حالتين للخزينة الصافية يتحكم فيهما $\Delta FRng$ و $\Delta BFRg$ ، كما في العلاقة التالية:

$$\Delta FRng = \Delta BFRg + \Delta TN$$

أ. تغيير الخزينة موجب: وهو ما يعني أن $\Delta FRng$ أكبر من $\Delta BFRg$ ، لذلك تكون ΔTN موجبة، وهي حالة جيدة للمؤسسة، كما يكون ذلك بسبب الزيادة في القيم المتاحة أو النقص في قيمة السلفات البنكية.
 ب. تغيير الخزينة سالب: يبين أن $\Delta FRng$ أقل من $\Delta BFRg$ ، وهو ما يدل على انخفاض في الخزينة الصافية، وقد يكون ذلك بسبب زيادة في قيمة السلفات البنكية أو الانخفاض في قيمة المتاحات النقدية.

رابعا: القراءة المالية لجدول التمويل

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الدراسة الدقيقة لجدول التمويل يزود المحلل المالي بمعلومات ضرورية وهامة، والتي لا يمكن الحصول عليها من القوائم المالية الأخرى، فجدول التمويل يسمح للمحلل المالي بقراءة أفضل لتطور الوضعية المالية من خلال المؤشرات النسب التالية:

■ من خلال القسم الأول لجدول التمويل: يمثل التغيير الموجب في رأس المال العامل تحسن في التوازن المالي (هامش أمان أكبر) من خلال تحقيق مورد مالي دائم إضافي (زيادة في $FRng$ ، أما التغيير السالب في رأس المال العامل فيمثل تدهور في التوازن المالي (تآكل في هامش الأمان) من خلال استعمال جزء من رأس المال العامل للسنة السابقة في الاستخدامات الجديدة، مما أدى لتناقص $FRng$.

■ يشير القسم الثاني من جدول التمويل لكيفية توظيف التغيير في رأس المال العامل (زيادة ونقصاناً) في تمويل التطور في نشاطي الاستغلال وخارج الاستغلال، فكل زيادة في الاحتياجات المالية للاستغلال وارج الاستغلال تتطلب زيادة في رأس المال العامل، وإلا أدى ذلك لتدهور الخزينة (تغير سالب في الخزينة الصافية) قدرة التمويل الذاتي ÷ الموارد الدائمة الجديدة: تشير لقدرة المؤسسة على توليد النقدية (الخزينة الصافية) التي ستوجه للتمويل (تمويل ذاتي = ق ت ذ - التوزيعات)، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة، دل ذلك على احتلال ق ت ذ مكانة مهيمنة في الموارد المالية الجديدة (تمويل داخلي)، وفي الحالة العكسية، كلما كانت هذه النسبة منخفضة، دل ذلك على احتلال ق ت ذ (مصدر تمويل داخلي) مكانة هامشية في موارد التمويل الجديدة، مما يعني مشاكل تمويلية في المستقبل.

■ (ق ت ذ + أسعار التنازل + رفع الأموال الخاصة) ÷ الموارد الدائمة الجديدة: تمثل نسبة الأموال الخاصة في الموارد الدائمة الجديدة، هذه النسبة يجب لأن تكون كبيرة في المؤسسات التي ترغب في النمو، لأنها مجبرة على زيادة مواردها المالية الخاصة من خلال استدعاء مساهمات جديدة من الشركاء، وهو ما يدعم الهيكل المالي ويرفع الملاءة المالية (القدرة على الوفاء بالالتزامات ط أ)، كما أن هذا التصرف مؤثر جديد في عيون البنوك عند منح القروض.

■ رفع الأموال الخاصة ÷ زيادة الديون ط أ: إن استقرار هذه النسبة يشكل ضمان للحصول على قروض جديدة، الذي يتطلب أن يظل وزن الديون المالية محدوداً مقارنة بمجموع الأموال الخاصة، لذا فالأفضل أن تكون هذه النسبة أكبر من 1.

■ الديون المالية ط أ ÷ ق ت ذ: تقيس عدد السنوات الضرورية لتسديد الديون المالية الطويلة، وذلك بافتراض تخصيص كامل ق ت ذ لتسديد الديون، والأفضل أن تكون هذه النسبة أقل من 4، أم النسبة توزيعات الأرباح ÷ ق ت ذ: تشير لمدى كفاية ق ت ذ لتوزيع الأرباح على الملاك.

■ ق ت ذ ÷ تسديدات الديون: تشير لمدى كفاية ق ت ذ للوفاء بالالتزامات المالية، الأفضل أن تكون هذه النسبة أكبر من 2، أي أن تبقى ق ت ذ على الأقل ضعف الديون المستحقة للتسديد، وإذا كانت هذه النسبة أقل من 1، فإن المؤسسة قد تضطر للاقتراض لتسديد الديون القديمة.

■ تمويل ذاتي ÷ ق ت ذ: تقاس على عدة سنوات، تشير لسياسة توزيع الأرباح في المؤسسة، كما تؤثر على سياسة الاستثمارات الجديدة وكيفية تمويلها.

■ حيازة تهيئات ملموسة ÷ حيازة تهيئات مالية: تشير لاستراتيجية النمو المتبعة في المؤسسة، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من 1، فهي تدل على نمو داخلي للمؤسسة (حيازة آلات جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية)، أما إذا كانت هذه النسبة أقل من 1، فهي تدل على نمو خارجي للمؤسسة (الاستحواذ على مؤسسات قائمة من خلال شراء أسهم في رأس مالها في البورصة).

■ وجود انخفاض الأموال الخاصة: يشير إلى تسديد رأس المال، وهو يترجم تغيير في استراتيجية المؤسسة (Stratégie de recentrage)، من خلال العودة للتركيز على بعض الأنشطة، ولذا لم تعد بحاجة لنفس رأس المال السابق.

■ تسديدات الديون المالية ÷ زيادة الديون المالية: إذا كانت هذه النسبة أكبر من 1، دلت على تراجع ديون المؤسسة وتحسن استقلاليتها المالية والعكس صحيح.

■ ق ت ذ ÷ الاستخدامات المستقرة: تقيس مساهمة ق ت ذ في تمويل الاستثمارات الجديدة، لذا كلما كانت هذه النسبة مرتفعة، كانت المؤسسة غير مضطربة كثيراً لرفع رأس المال أو الاقتراض أو استهلاك جزء من رأس المال العامل لتمويل الاستثمارات الجديدة.

خامساً. الانتقادات الموجهة لجدول التمويل:

تكمّن فائدة جدول التمويل في نوع وطبيعة المعلومات التي من شأنها المساعدة على ضبط وفهم تطور الهيكل المالي وسيولة المؤسسة، وهذا ما لا تستطيع باقي القوائم (الميزانية المالية وحسابات النتائج) تحقيقه، حيث أنها تقدم فقط معلومات عن حالة المؤسسة وكأنها ثابتة، وبذلك لا تسمح للأطراف الخارجية من مقرضين وملاك بالإلمام بجميع العمليات التي أحدثت تغيير في ثروة المؤسسة طوال فترة النشاط.

وعليه ومن خلال جدول التمويل الذي يقوم بتحليل جميع التدفقات المالية الحاصلة وتفسير هذه الأخيرة، نستطيع شرح الكيفية التي انتقلت بها المؤسسة من وضعية مالية في بداية الدورة إلى وضعية مالية أخرى في نهاية الدورة، بيد أنه وبالرغم من هذه المزايا، إلا أن جدول التمويل قد تعرض لعدة إنتقادات من أهمها:

- ❖ يعتبر جدول التمويل قدرة التمويل الذاتي موردا دائما، لكنه يقوم بدمج المؤونات الخاصة بأصول دورة الاستغلال (مؤونات النخزونات والذمم) في حسابها مع أنها موارد جارية وليست دائمة، لذا فالأفضل إقصاؤها من حساب CAF ؛
- ❖ يعتمد تحليل $\Delta FRng$ على مفهوم ق ت ت CAF الذي لا يميز عند حسابه بين عناصر الاستغلال وخارج الاستغلال، رغم أنه مؤشر يعبر عن القدرة التمويلية للمؤسسة من خلال نشاطها الأساسي.
- ❖ لا يبين جدول التمويل كيفية تشكل الخزينة، ولا دورة النشاط المسؤولة عن حالة العجز أو الفائض، أي هل هي دورة الاستثمار / التمويل، أو دورة الاستغلال وخارج الاستغلال، وحل هذه المشكلات يقدمها جدول تدفقات الخزينة.